



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الجيلاي بونعاما - خميس مليانة-



قسم: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة: محاسبة و تدقيق

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية  
للمؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة مؤسسة "سونالغاز عين الدفلى"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر  
تخصص: محاسبة و تدقيق

الأستاذ المشرف:

- بناولة حكيم

من إعداد:

- عماري الهام.

- بدري كريمة.

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء

أهدي خلاصة جهدي المتواضع

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار المقابل إلى من عانت معي  
مخاض هذا العمل وميلاده إلى التي غمرتني بحنانها وحبها إلى أُمي  
الحببية التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الجهاد والمثابرة وحب  
الإطلاع والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة و  
السلام إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى فرحة البيت وقرّة العين ، أخي الحبيب علي ياسين

إلى التي كانت قدوتي في الحياة ، أختي العزيزة أحلام

إلى من قيل فيه : رب أخ لم تلده أمك ... رفيقة دربي وصديقتي

الغالية حفيظة

إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على دينه

عماري الهام



بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل الى من كان عطاؤها جزء من حياتي

منبع المودة و الحنان أُمي الحنون أطال الله في عمرها

الى مثلي الأعلى في الحياة و الذي علمني و رباني على الحياة  
بطلوها و مرها ، و بث في روحي المسؤولية فكان دعمي الدائم

حفظه الله و أطال في عمره أبي الغالي

الى من امتزجت روحي بروحهم عائلتي الكريمة

الى جميع أصدقائي و الى كل من عرفتهم خلال مساري الدراسي

الى كل أساتذة علوم التسيير

الى كل أعضاء تخصص محاسبة و تدقيق

و جميع الأمل و جميع الأحبة

بدري كريمة

# شكر و تقدير

قال الله تعالى : "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

الأحفاف الآية 15

صالحا ترضاه "

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات ، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا  
الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل ، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك  
ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، والسلام على حبيبه وخليته الأمين عليه أزكى  
الصلاة والسلام

كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل بناولة حكيم لتفضله بالإشراف على هذا  
البحث وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوهه أي  
نقص، أسأل الله أن يجزيه عنا كل خير

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة  
ماديا ومعنويا سواء من قريب أو من بعيد

و جميع الأمل و جميع الأحبة



ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في عين الدفلى.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع وذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة سونلغاز بعين الدفلى اعتماداً على إعداد دراسة تحليلية للبيئة المالية لهذه المؤسسة وعلاقتها على بيئتها المالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي .

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها
- الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، التحليل المالي الساكن، تحليل الاستغلال، النسب المالية.

**Résumé de l'étude :**

La présente étude a pour objectif d'identifier et expliquer le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision administrative et financière des Entreprises pétrolières en Ain Defla.

Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux questions qu'elle implique, le chercheur s'est basé sur une documentation et des données se rapportant à des études antérieures sur le sujet.

Au cours de cette collecte d'informations, des données secondaires ont été aussi obtenues. L'ensemble des éléments ont constitué le cadre théorique de l'étude. En ce qui concerne le cadre pratique, il a été concrétisé à travers l'élaboration d'une étude analytique sur la situation financière de l'Entreprise pétrolière en Ain Defla .

L'étude a conclu à un ensemble de résultats dont les principaux sont :

- L'analyse financière est un outil efficace pour la prise de décision
- L'Analyse financière permet de faire ressortir les points forts, nécessitant un renforcement et la détection des points faibles, exigeant leur correction.

**Mots clés** : l'analyse financière , la performance financière, l'information financière, ,la prise de décision, les états financiers.



الصفحة	العنوان
/	الإهداء
/	شكر و تقدير
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الجداول
/	فهرس الأشكال
/	ملخص
أ. ز	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: التحليل المالي</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي
05	المطلب الثاني : أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الاستفادة منه.
06	المطلب الثالث : مقومات ومنهجية التحليل المالي
08	المطلب الرابع : أدوات وطرق التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.
12	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي
12	المطلب الأول : التحليل المالي الساكن
17	المطلب الثاني : التحليل المالي المتحرك
21	المطلب الثالث : التحليل المالي بالنسب
23	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
24	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
25	المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات
26	المطلب الثالث : تحليل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.
27	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بعين الدفلى</b>	
28	تمهيد
29	المبحث الأول : مدخل عام لمؤسسة سونلغاز بعين الدفلى.
30	المطلب الأول : التعريف بمجمع سونلغاز بعين الدفلى مدخل للمؤسسة,

## قائمة المحتويات

32	المطلب الثاني : نشأة و مهام مركز توزيع الكهرباء و الغاز بعين الدفلى .
33	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع غرب ولاية عين الدفلى
37	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي
42	المطلب الأول : التحليل المالي الساكن
46	المطلب الثاني : تحليل الإستغلال
51	المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية
52	خلاصة الفصل
54	خاتمة
55	قائمة المراجع
/	الملاحق



## قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
13	الجدول رقم (1-1) : الميزانية المالية المختصرة	01
15	جدول رقم (2-1) : الميزانية الوظيفية	02
19	جدول رقم (3-1): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة وفق النظام المحاسبي المالي	03
20	جدول رقم (4-1) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الوطني 20	04
37	الجدول (1-2): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاثة سنوات أصول	05
38	الجدول رقم (2-2): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاثة سنوات خصوم	06
39	الجدول رقم (3-2) إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاثة سنوات أصول	07
39	الجدول رقم (4-2) إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاثة سنوات خصوم	08
40	الجدول رقم (5-2) حساب رأس المال العامل FRNG	09
41	الجدول رقم (6-2) حساب تطور احتياجات رأس المال العامل BFr للمؤسسة للفترة 2019-2017	10
41	الجدول رقم (7-2) حساب الخزينة خلال الفترة 2019-2017	11
42	الجدول رقم (8-2) حساب نسبة التطور خلال الفترة 2019-2017	12
44	جدول رقم (9-2): جدول حسابات النتائج	13
45	جدول رقم (10-2): تحليل النتائج	14
47	جدول رقم (11-2): حساب نسبة التداول	15
47	الجدول رقم (12-2) : حساب نسبة النقدية	16
48	الجدول رقم (13-2) : حساب نسبة السيولة	17
49	الجدول رقم (14-2) : حساب نسبة الهيكلة	18
50	الجدول رقم (15-2) : حساب نسبة الربحية ( المردودية)	19
51	الجدول رقم (16-2) : حساب نسبة المديونية	20

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
33	الشكل 01 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز غرب وحدة عين الدفلى	01
35	الشكل 02: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية	02



# مقدمة

## تمهيد

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها .

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فإن رسم العلاقات بين المؤسسة ومحيطها وتسييره يعتبر أحد عوامل نجاحها. ومما لا شك فيه أن علاقة المؤسسة المالية مع محيطها يعتبر الداعم الرئيسي لهذه العلاقة، وتتحدد عناصرها من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة وهو ما يصطلح عليه بالبيئة المالية أو المحيط المالي للمؤسسة.

إن لجوء المؤسسة إلى مصادر التمويل التقليدية (التمويل المباشر أو غير التقليدية الممثلة في الاسواق المالية (التمويل غير المباشر) يفرض على المؤسسة أن تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية، كما يهتم السوق القبلي والبعدي للمؤسسة بقدرة المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها أحسن استغلال من اجل التمتع الاحسن في الاسواق وربح فرص تفاوضية أكبر مع سوقها القبلي والبعدي. بينما يضمن التسيير الجيد المتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي الامر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد وانخفاض درجة التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات وما يترتب عليه من ضعف موقفها التفاوضي مع المؤسسات المقرضة.

## • طرح الإشكال :

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في :

- ماهو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودورة الاستغلال؟

للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها إلى اسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

1. ما هي شكل العلاقات الرابطة بين المؤسسة ومحيطها المالي، وهل العلاقة ساكنة على المدى المنظور؟
2. ماهي المستويات التي يؤثر فيها المحيط المالي على الوظيفة المالية ؟ وهل للمؤسسة القدرة على تسيير هذه العلاقة؟

3. ماهي الادوات التي نستطيع التحكم من خلالها في رسم وتحسين العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي ؟

#### • فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع البحث) فرضيات متمثلة في النقاطالتالية:

1. إن علاقة المؤسسة مع محيطها المالي علاقة تبادلية وتكاملية بين وظيفتها المالية والمؤسسات المؤثرة فيها من أسواق مالية، بنوك، أسواق وعملاء ... واستغلال هذا المحيط بأفضل الطرق، وتعتبر هذه العلاقة متغيرة ومتجددة باستمرار بتغير الظروف الاقتصادية والتنظيمية.

2. الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة والتي تؤثر في المحيط المالي وتتأثر به على المديين الطويل و القصير، هذا مايجتم على المؤسسة تسيير عناصرها المالية

3. يمكننا تقسيم المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي إلى مؤشرات تهم بتحليل العناصر الطويلة الأجل ومؤشرات تهم قصيرة الأجل التي بدراسة العناصر القصيرة الأجل. طويلة الأجل

#### • المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين :

1. المنهج الوصفي : يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2. المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحاليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

- أهمية الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع بالرغم من تناوله في العديد من الدراسات أحد المواضيع المتجددة والذي يشكل أحد المطالب الضرورية سواء تعلق الأمر بطلب التمويل أو فتح رأس المال أو الولوج لأسواق جديد.....

بالإضافة إلى ابراز قدرة الوظيفة المالية في التكيف مع محيطها المالي.

التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان .

- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع لم يأتي من باب الصدفة وإنما يعود لأسباب أذكر منها ما يلي:

1. الرغبة الشخصية في تناول موضوع التحليل المالي وتقنياته الكمية والتحليلية .
2. تجدد الموضوع يجعل منه مجالاً دائماً للتحليل والتحديث.
3. أهمية العلاقة بين وظيفة المؤسسة المالية ومحيطها المالي في مجال تخصصنا.

- الاطار الزمني والمكاني للدراسة :

1. الاطار الزمني:

للدراسة بعدين يحددان مجال دراستها، اولها البعد الزمني الذي يمتد في الفترة من 2017 إلى 2019 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بالتحليل خاصة على المستويين الساكن والديناميكي، وبالتالي دراسة معدلات نمو تطور المؤشرات.

2. الاطار المكاني:

الاطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في مؤسسة سونلغاز بعين الدفلى، حيث تتوفر هذه المؤسسة على اغلبية الشروط التي يتطلبها هذا النوع من الدراسات من استثمارات كبيرة و دورة استغلال غنية .

- هيكل الدراسة:



تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية لمؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بعين الدفلى خلال الفترة من 2017 إلى 2019.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي:

**الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي بإعتباره أداة من أدوات التسيير المالي في يد المسير المالي**  
لاتخاذ القرارات المالية وإكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

- المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي


- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أما الفصل الثاني تطرقت إلى دراسة حالة مؤسسة سونلغاز عين الدفلى من فترة 2017 الى 2019 لتحليلها من الجانب التطبيقي لاكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف لتجنبها و يتضمن هذا الفصل مبحثين :

- المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز سونلغاز عين الدفلى

- المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي.

وانتهى الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

A decorative rectangular frame with ornate, symmetrical scrollwork and flourishes at the corners and midpoints of each side. The frame is rendered in black and white with a slight 3D effect.

**الفصل الأول :**  
**التحليل المالي**

## تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة (المرجع المحاسبي الدولي IFRS)، توسع نشاطات الأسواق المالية، النقل المتزايد للنشاطات غير المادية وتكنولوجية المؤسسات التي يصعب تحديدها....)، وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

- المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي.
- المبحث الثالث. الدراسات السابقة

## المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية ( التسيير المالي ) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، المعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا.

## المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي

## الفرع أولا : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك إلى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.

✓ **تعريف أول :** يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل<sup>1</sup>.

✓ **تعريف ثاني :** نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال :

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة .

- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم<sup>2</sup>.

✓ **تعريف ثالث :** التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة و العاملين و المجتمع<sup>3</sup>.

إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ج 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999، ص 11.

<sup>2</sup> - أمين الشنطي و عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ، ط1، دار البداية ، عمان، الأردن ، 2007، ص 125-126 .

<sup>3</sup> - خبراء الشركة العربية المتحددة للتدريب و الاستثمارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط و الرقابة ، الشركة العربية المتحددة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2006، ص 11.

تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

### الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي :

ينطلق التحليل المالي من المبدأين عائد مخاطرة و أهدافه تختلف على حسب احتياجات الأعوان الاقتصاديين أو عموماً تتمثل أهداف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:<sup>1</sup>

**1. بالنسبة للشركة :** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل ، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف<sup>2</sup>:

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة
  - تقييم نتائج وقراءات الإستثمار و التمويل .
  - تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها .
  - الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .
  - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
  - التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة .
  - يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار .
  - تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل و القصير .
- 2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة :** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث تهدف إلى :
- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي .
  - تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .
  - تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
  - الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض .

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ج 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999، ص 11.

<sup>2</sup> - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2008،



المطلب الثاني : أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الاستفادة منه.

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة لما له من وظائف مهمة وفعالة في حدود الاستفادة منه، وتكمن في

المحاور التالية:

### الفرع الأول : أهمية التحليل المالي

تكمن في النقاط التالية<sup>1</sup> :

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية , وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة .
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة .
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة .
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

### الفرع الثاني : وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها حول<sup>2</sup> :

1. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار : وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها ، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي .
2. اتخاذ قرار الاستثمار : وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها .
3. اتخاذ قرار التمويل : حيث تكمن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
4. اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية : من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية .

### الفرع الثالث : حدود الاستفادة من التحليل المالي

<sup>1</sup> - فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، ط1 ، رام الله ، فلسطين ، 2008، ص 3.

<sup>2</sup> - محمد الصالح عواشريه ، التحليل المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البلدة ، 2005، ص 21.

للتحليل المالي حدود ناتجة عن خصائصه التقنية، لا يمكن الوثوق بصفة مطلقة بخلاصة التحليل المالي دون الاعتماد على أدوات التسيير الأخرى، و المعلومات التي تخص المحيط التنافسي و الأحداث الطارئة .  
هذا الحد سيتقلص حتما مع اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ أن المعايير المحاسبية الدولية المعتمد عليها (IAS / IFRS)، تلح على ضرورة الأخذ بالاعتبار للأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتوقيف الحسابات (المعيار الدولي IAS 10)<sup>1</sup>.

وبصفة عامة ينبغي على المحلل المالي أن يهتم بتطور الأدوات والهيكلية المالية للمؤسسة أكثر من اهتمامه بالوضعية الظرفية حتى لا نساي بين مؤسستين ذات نسبة مالية متماثلة في تاريخ ما، بينما نجد إحداهما تحسن من وضعها في السوق والأخرى تتقهقر أداءها ووضعيتها المالية .

### المطلب الثالث : مقومات ومنهجية التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتمثل في :

#### الفرع الأول : مقومات التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات و المبادئ لتحقيق أهدافه أبرزها<sup>2</sup>:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي .
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت .
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة .
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة .
- لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلا من الناحية العلمية و العملية .

#### الفرع الثاني : منهجية التحليل المالي

على المحلل المالي إتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - IFRS, Including IAS and interpretation as at 1 January 2006-IASB, page 427

<sup>2</sup> - فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 9.

<sup>3</sup> - مؤيد عبد الرحمان الدوري و نور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، ط 2، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2006، ص

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته
- اختيار أسلوب و أداء التحليل الأنسب و الذي له قدرة للتعامل مع المشكلة .
- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب .
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ، ولا مانع حين يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار .
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على اللوقوف على أهمية بالأرقام المطلقة والنسبية .
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها .
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

#### الفرع الثالث: معايير وخطوات التحليل المالي

و يمكن أنواع المعايير التحليل المالي في<sup>1</sup>:

- المعيار المطلق ( المنطقي ): وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من اضعف
- المعيار الصناعي : ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد أن توفر فيه الخصائص التالية:

- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة .
- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.
- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة .
- ✓ أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .
- المعيار الاتجاهي (التاريخي):وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات .

<sup>1</sup> - أيمن الشنطي وعامر شقر ، مرجع سابق ، ص 180.

– المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي : نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة .

المطلب الرابع : أدوات وطرق التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول أهداف المرجوة وتمثل هذه الأدوات في<sup>1</sup> :

1. تحليل الهيكل المالي : الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية ...، بالاعتماد على منظور الذمة المالية ( مبدأ السيولة و الاستحقاق ) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

2. تقييم النشاط و النتائج : يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة .

3. تقييم المردودية : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .

4. تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي ، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الفرع الثاني : طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> – ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 52-53.

<sup>2</sup> – الياس بن ساسي و يوسف قرىشى ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2006 ، ص 49-51.

1. التحليل المالي التطوري : يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية . ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال . ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية<sup>1</sup> :
  - تطور النشاط : من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط .
  - تطور أصول المؤسسة : الأطول هي مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، وتطورها ليعين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو ، البقاء أو الانسحاب من السوق .
  - تطور هيكل دورة الاستغلال : يتكون هذا الهيكل من العملاء ، الموردين المخزونات ، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط لارتفاع في رقم الأعمال ) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية .
  - تطور الهيكل المالي : يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية ... الخ.
  - تطور المردودية : تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية ، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية والية أثر الرافعة المالية .
2. التحليل المالي المقارن : هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .
3. التحليل المالي المعياري : هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة .

<sup>1</sup> - الياس بن ساسي و يوسف قرىشى ، المرجع السابق ، ص 52-53.



## الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

من أهم هذه الفئات ما يلي<sup>1</sup> :

## 1. الدائنون : وتنقسم إلى قسمين هما :

- الدائنون قصيري الأجل و الموردون : يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة .
- الدائنون طويلو الأجل : اهتمامهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها ، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

## 2. المستثمرون : يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى :

- مستثمرين قصيري الأجل : وهم من يقنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، و بالتالي تكون اهتمامهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلبها خلال الفترة القصيرة .
- مستثمرين طويلو الأجل : وهم من يقنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية ، وتكون اهتمامهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح .

- 3. أصحاب المشروع : هم الملاك أيا كان نوعهم ، وتكمن اهتمامهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم. ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام و العائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي .

- 4. الإدارة : إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية و النمو، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق و الأدوات والتقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة ، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة ، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة .

## 5. الجهات الأخرى: ومن هذه الجهات:

<sup>1</sup> - محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط2، دار المريخ النشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص ص 29-34 .

- اتحاد العمال : لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها , للوقوف على قدرة هذه الشركات إيجاد مواقع شغل جديدة.
- أجهزة التخطيط والرقابة : في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات , وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر ، ونظام الطلب والعرض ، أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة وتناؤها , وكذلك في وضع الخطط المستقبلية و كوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.
- الغرف التجارية : تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية , ومعدلات أدائها وربحياتها .
- مصلحة الضرائب : تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب , والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ، ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات النفس المشروع.
- الإحصاء والمعلومات : تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري

### المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي

إن التحليل المالي شهد تطورات عبر التاريخ، حيث انطلق من التحليل الساكن الذي يظهر الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة ولكن هذا التحليل انتقد ليظهر التحليل المالي المتحرك هو آخر تطور للتحليل المالي الذي يعطي صورة أكثر وضوحاً عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، ويليهم تحليل النسب المالية.

#### المطلب الأول : التحليل المالي الساكن

يضم هذا التحليل تحليل الميزانية المالية سيولة - استحقاق وكذلك تحليل الميزانية الوظيفية .

#### الفرع الأول : التحليل المالي الكلاسيكي سيولة - استحقاق

وسمي بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات، واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق و أول من استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك و الوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الإقراض، ثم تطور

التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة<sup>1</sup>.

أولا : الميزانية المالية :

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم ، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة - استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية<sup>2</sup> :

- عناصر الأصول : تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاما بالأصعب تحويلا إلى سيولة.

- عناصر الخصوم : تصنف تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

الجدول رقم (1-1) : الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
<p>الأصول الدائمة :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الأموال الخاصة</li> <li>- الديون المتوسطة والطويلة الأجل</li> <li>- الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة</li> </ul>	<p>الأصول الثابتة :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية</li> <li>- عناصر الأصول الثابتة الأكثر من سنة</li> </ul>
<p>القروض قصيرة الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حسابات المورد وملحقاته</li> <li>- الإعتمادات البنكية الجارية</li> </ul>	<p>الأصول المتداولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المخزونات</li> <li>- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)</li> <li>- المتاحات (الصندوق البنك، الخزينة ...)</li> </ul>

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1 ، مرجع سابق، ص 66 .

ثانيا : المؤشر المالي الأساسي في هذا التحليل:

<sup>1</sup> - سليمان بلعور، إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشور ، جامعة الجزائر، 2003 ، ص 64.

<sup>2</sup> - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص 66.

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه " : ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة ."<sup>1</sup> وتتضمن هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستثمارات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة ، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد أقل من سنة.

يحسب رأس المال العامل بطريقتين :

من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة}$$

قاعدة التوازن المالي :

● من منظور أعلى الميزانية :

- FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل .
- FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة .

- FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث

● من منظور أدنى الميزانية :

- FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، ويتبقى فائض مالي يمثل هامشاًمان
- FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض قصيرة الأجل ، في ذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير .

<sup>1</sup> - سليمان بلعور، مرجع سابق، ص36 .

- FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : التحليل المالي الوظيفي

جاء هذا التحليل على إثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي ، وتختلف الميزانية الوظيفية عن المحاسبية وسميت بالوظيفية لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بما إلى وظائف تمويلية ، استثمارية ووظائف استغلال.

أولاً : شكل الميزانية الوظيفية

#### جدول رقم (1-2) : الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة RD - الأموال الجماعية - الديون المتوسطة و الطويلة الأجل - مجموع الإهتلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة ES (بقيم إجمالية ) - الاستثمارات المادية والمعنوية و المالية - الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال Rex	استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية)
القروض قصيرة الأجل - مستحقات المورد وملحقاته	الأصول المتداولة: - المخزونات الإجمالية - حقوق العملاء وملحقاتها - المتاحات (الصندوق البنك، الخزينة ...)
موارد خارج الاستغلال Rhex - موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية ) - حقوق أخرى
موارد الخزينة Rt - الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة Et - المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية )	مجموع الاستخدامات E ( بقيمة إجمالية )

المصدر : إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص 81.

<sup>1</sup>-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 67-70

ثانيا : العناصر المالية الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي :

1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng : يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة ، يحسب من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{رأس المال العامل FRng} = \text{الموارد الدائمة RD} - \text{الاستخدامات}$$

رأس مال العامل هو عبارة عن ذلك الجزء من الأموال المستقرة التي لا تستخدم في تمويل الاستثمارات، بل يحتفظ به لتمويل الاحتياج في رأس المال العاملة

2. الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن دورة الاستغلال ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRexp) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhexp) الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي :

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFRexp} =$$

$$\text{استخدامات الاستغلال Eex} - \text{موارد الاستغلال Rex}$$

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhexp} =$$

$$\text{استخدامات خارج الاستغلال Ehex} - \text{موارد خارج الاستغلال Rhex}$$

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR} = \text{BFRexp} + \text{BFRhexp}$$

<sup>1</sup> - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 2 .

3. الخزينة الصافية : هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن

للمؤسسة أن تتصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل BFR} - \text{احتياجات رأس المال العامل BFR}$$

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات الخزينة Et} - \text{موارد الخزينة Rt}$$

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي<sup>2</sup> :

- خزينة سالبة : بمعنى أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس.
- خزينة موجبة : بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا .
- خزينة معدومة : عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل. بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.

#### المطلب الثاني : التحليل المالي المتحرك

نظرا لكون أن التحليل الساكن لم يعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، جاء التحليل المالي المتحرك ليعطي رؤية أكثر ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة ، كما يسعى لقياس مردودية وهامش المؤسسة، من خلال جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات) وجدول التدفقات المالية للخزينة<sup>3</sup> .

#### الفرع الأول : جدول التمويل

أولا : مفهوم جدول التمويل : يمكن تعريف جدول التمويل بأنه " : عبارة عن جدول يظهر كافة التغيرات التي تحدث على الذمة المالية بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة،

<sup>1</sup> - سليمان بلعور، مرجع سابق ، ص 72

<sup>2</sup> - إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص 93 .

<sup>3</sup> - Cornne zanbotto et Christian zanbotto , finance d'entreprise en22fiches,2édition, dunod,paris,2009,p6



بحيث يبين لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة و الاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.

ثانياً: أهمية جدول التمويل : يعتبر جدول التمويل أداة مهمة وتظهر أهميته من خلال الإجابة على العديد

من الأسئلة من بينها:

✓ هل نشاط المؤسسة يخلق موارد كافية؟

✓ أي نوع من التمويل تعتمد المؤسسة؟

✓ من أين يكون مصدر موارد المؤسسة؟ هل مصدرها نشاطها، أو المساهمين أو التنازل على الاستثمارات أو من

القروض المحصل عليها من البنوك؟

✓ هل التغير في مستوى الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة يمثل استخدام أو مورد للدورة<sup>1</sup>؟

ثالثاً : بناء جدول التمويل<sup>2</sup>

الجزء الأول يتضمن التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعاً للعلاقة التالية :

$$ARd - A Rs = A FRng$$

الجزء الثاني يتضمن العناصر التالية:

✓ التغير في عناصر الاستغلال BFRex

✓ التغير في العناصر خارج الاستغلال BFRhex

✓ التغير في الخزينة الصافية الإجمالي Tng

الفرع الثاني : جدول التدفقات المالية للخزينة

هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتماد

على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، التي على ضوءها

مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء

مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد بوراس ، أسواق رؤوس الأموال ، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2003 ، ص 51.

<sup>2</sup> - إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص 93 .

<sup>3</sup> - اليمين سعادة ، مرجع سابق ، ص 82-83.

فبعد تحديد التدفقات المالية الأساسية يمكن صياغة نموذجين لجدول التدفقات المالية للخزينة.

**1. النموذج الأول:** هذا النموذج متبني من طرف النظام المحاسب المالي الجزائري ، والهدف منه هو تمثيل

إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية

جدول رقم (1-3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

N+1	N	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) ✓ صافي نتيجة السنة المالية ✓ تصحيحات من أجل : ✓ الإهلاكات والأرصدة . ✓ تغير الضرائب المؤجلة . ✓ تغير المخزونات ✓ تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى. ✓ تغير الموردين والديون الأخرى. ✓ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار ✓ مسحوبات من اقتناء استثمارات ✓ تحصيلات التنازل عن الاستثمار ✓ تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل ✓ الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة ) ✓ رأس المال النقدي (النقديات ) ✓ إصدار قروض (أوسندات) ✓ تسديد القروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج) ✓ تدفقات الخزينة عند الإفتتاح ✓ تدفقات الخزينة عند الإقفال

			✓ تأثير تغيرات سعر الصرف (1) ✓ التغير في تدفقات الخزينة
--	--	--	--

المصدر : إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي ، ج 1، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011، ص 219.

2. النموذج الثاني : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة يركز هذا النموذج على دورة الاستغلال و الاستثمار والمؤسسة عليها أن تحقق فوائض في هذه الدورات<sup>1</sup>.

جدول رقم (1-4) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الوطني

N+1	N	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء ✓ النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين ✓ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة ✓ الضرائب عن النتائج المدفوعة ✓ تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية ✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار ✓ المسحوبات عن إقتناء استثمارات عينية أو معنوية ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية ✓ المسحوبات عن إقتناء استثمارات مالية ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية ✓ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية ✓ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

<sup>1</sup> - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي ، ط 2، مرجع سابق، ص 220 .

			<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ التحصيليات في أعقاب إصدار أسهم</li> <li>✓ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</li> <li>✓ التحصيليات المتأتية من القروض</li> <li>✓ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</li> </ul>
			صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			✓ تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية</li> <li>✓ تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية</li> <li>✓ التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة</li> <li>✓ المقارنة مع النتيجة المحاسبية</li> </ul>

المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، مرجع سابق ، ص 220.

المطلب الثالث : التحليل المالي بالنسب

الفرع الأول : تعريف وأسس النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استعمالاً في الحياة المهنية، نظراً لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها.

تعني النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، وتستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة، وهي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية ، ولها أهمية كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، ولهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي وتعبّر عن نتائج ذات دلالة<sup>1</sup>

الفرع الثاني : أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك أنواع عديدة من النسب المالية لهذا يجب اختيار أهمها وتختلف من مستعمل لآخر و الهدف المرغوب من التحليل. لهذا سنتناول أهم هذه النسب و أنسبها لهذا البحث.

أولاً : نسب السيولة :

<sup>1</sup> - نعيم نمر داوود ، التحليل المالي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2012، ص 45.

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل ، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية<sup>1</sup> ، وتشمل هذه النسب في مايلي<sup>2</sup> :

$$1. \text{نسب التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$2. \text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$3. \text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ارتفاع نسب السيولة في المؤسسة ليس بالضرورة يدل على الأداء الجيد للمؤسسة، فقد يدل على عدم الكفاءة في إدارة الاستثمارات.

ثانيا : نسب هيكلية:

تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ، ومن أهم هذه النسب ما يلي<sup>3</sup> :

$$1. \text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$2. \text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$3. \text{نسبة الاستقرار المالي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثا : نسب الربحية

تعطي نسب الربحية مؤشرات تعبر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات ، فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية والتحويلية وهي بذلك تعكس الأداء الكلي للشركة ولا تهم هذه النسب الإدارة فقط بل كذلك تعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تهم المستثمرون الحاليون و المتوقعون من أجل معرفة اتجاهات استثماراتهم ، ومن بين هذه النسب ما يلي :

$$1. \text{حافة مجمل ربح المبيعات} = \text{مجمول ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

$$2. \text{حافة ربح التشغيل} = \text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

$$3. \text{هامش صافي الربح} = \text{الأرباح القابلة للتوزيع} / \text{صافي المبيعات}$$

<sup>1</sup> - سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 57.

<sup>2</sup> - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003 ، ص ص 24-25 .

<sup>3</sup> - بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر ، 1997، ص ص 110-112

## رابعاً : نسب المديونية

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، وتعطي هذه النسب مؤشرات دقيقة حول الموضوع المالي للشركة على المدى الطويل ، كما تبين قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل ، وتفيد المديونية في الحصول على مزايا ضريبية حيث أن الفائدة تقتطع قبل حساب الضريبة كما لها تأثير مباشر على تقلب أسعار الأسهم ، ومن النسب التي تقيس الرفع ما يلي<sup>1</sup> :

$$1. \text{ نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي القروض} / \text{حقوق الملكية}$$

$$2. \text{ نسبة الديون إلى الموجودات} = \text{جملة الديون} / \text{جملة الموجودات}$$

$$3. \text{ نسبة قابلية السداد} = \text{جملة الأصول} / \text{جملة الديون}$$

$$4. \text{ نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{جملة الديون}$$

<sup>1</sup> - رسمية زكى قرىقاص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص249.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات التي خاضت في مجال التحليل المالي وذلك كما يلي :

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى: اليمين سعاد ،سنة 2008-2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات

الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-

سطيف-رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة.

إشكالية الدراسة.:

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي

للموضعية المالية للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها ؟

أهداف الدراسة :

إبراز الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس

والمراقبة

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة :

✓ استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة ،وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل

استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة .

2- الدراسة الثانية : طير الويزة ، سايعي باهية فريال ، فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة

تطبيقية للموضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2 في المحاسبة

والتدقيق.

إشكالية الدراسة :

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية : هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي

للموضعية المالية للمؤسسة ؟

أهداف البحث :

كان الهدف من الدراسة هو إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات اتخاذ القرار وإبراز مدى أهمية وفعالية هذه التقنية، وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية ومعرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة .

نتائج الدراسة :

ومن بين ما توصلت إليه الدراسة :

✓ رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المحمدة الغير مستغلة.

✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها .

3- الدراسة الثالثة : قرية مروة ، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش (بسكرة) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص فحص محاسبي سنة 2016-2017.

إشكالية الدراسة :

تمحورت إشكالية الدراسة حول دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية للمؤسسة الاقتصادية ؟

أهداف الدراسة :

محاولة توضيح أهمية التحليل والتشخيص المالي في المؤسسة وإبراز دوره في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين وذلك بمراقبة البيانات والمعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية من أجل إخراجها من الأزمة التي تعانيها.

نتائج الدراسة :

وكانت بعض نتائج الدراسة كمايلي :

✓ حققت المؤسسة أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية، كدليل على أن المؤسسة حققت أرباح خلال السنوات

المتتالية 2013-2014-2015



- ✓ الخزينة موجبة وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة، بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة .
- ✓ الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وهذا ما يفسر وجود عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة في سنتي 2013-2014 وتدارك هذا العجز في سنة 2015.

### المطلب الثاني : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات

يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف في الجدول التالي :

الدراسات	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى : اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها	✓ تقييم المالي للمؤسسة ومعرفة حالتها الاقتصادية .	✓ فترة ومكان الدراسة : حيث أجرت دراسة للمؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة المراقبة سنة 2004-2005-2006
الدراسة الثانية : طير الوزرة، سايعي باهية فريال ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة .	إبراز دور التحليل المالي ومدى أهميته في معرفة الوضع المالي للمؤسسة مع استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي	✓ فترة الدراسة : حيث قامت بإجراء الدراسة لسنوات 2011-2012-2013 ✓ مكان الدراسة : ديوان الترقية والتسيير العقاري(البويرة)
الدراسة الثالثة : قريرة مروة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .	✓ تمحورت الدراسة حول دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واستعملت المنهج الوصفي التحليلي .	✓ فترة ومكان الدراسة : أجرت هذه الدراسة تحليل للسنوات 2013-2014-2015 لمؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب أوماش (بسكرة).

المصدر : من إعداد الطالبتين

تناولت الدراسات السابقة أهمية التحليل المالي كأداة تقييمية تساعد المؤسسات في التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها ، إبراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للوحدة في تاريخ معين وذلك بمراقبة البيانات والمعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، كما تطرقت أيضا إلى التحليل المالي كونه تقنية من

تقنيات عملية اتخاذ القرار وإبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية، وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي، وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسات التي كانت محل الدراسة. وتمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسات في الفترة الزمنية المدروسة ومكان الدراسة ( المؤسسة التي كانت محل الدراسة) كما ربطت بعض الدراسات التحليل المالي بالمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية وبعضها تطرق إلى البورصة الجزائرية وهنا كان الاختلاف بين هذه الدراسات .

### المطلب الثالث : تحليل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الاختلافات في النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا مع بعض الدراسات السابقة وذلك وفقا لما يلي :

أ- الدراسة الأولى : اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

تكمن أوجه الاختلاف بين النتائج المتحصل عليها من خلال الدراستين في ما يلي :

- تبين من خلال حساب نسب التمويل أن المؤسسة غير مثقلة بالديون، وهي وضعية تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها تجاه الغير دون أية صعوبات، ويدل هذا كذلك على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال، أما مؤسسة سونلغاز بعين الدفلى ارتفعت نسبة التداول من الفترة 2017 إلى 2018 نتيجة ارتفاع قيمة الأصول الجارية وانخفاض قيمة الخصوم الجارية، لكنها انخفضت من الفترة 2018 على 2019 بسبب أن الديون القصيرة الأجل تتداول بقيم كبيرة من الأصول الجارية.

ب- الدراسة الثانية : طير الويزة، سايفي باهية فريال، فعلية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة.

- رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المحمدة الغير مستغلة، وهذا ما تتمتع به أيضا مؤسسة سونلغاز بعين الدفلى.

ج- الدراسة الثالثة : قريرة مروة، دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة.

لم تستطع مؤسسة المطاحن الكبرى بالجنوب من تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة خلال السنوات الأولى (2013 - 2014)، لكن تداركت هذا الوضع في سنة 2015، عكس مؤسسة سونلغاز حيث استطاعت تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة خلال سنوات الدراسة.

### خلاصة الفصل :

يمكن استخلاص النقاط التالية :

1. يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية .
2. يستخدم التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة
3. من أهم الوثائق المحاسبية التي نص عليها حسب النظام المحاسبي المالي الميزانية، قائمة حسابات النتائج (الدخل)، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية.
4. اعتمد التحليل المالي على النسب المالية من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة و المعلومات التي تبين عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي .

# الفصل الثاني :

دراسة حالة مؤسسة توزيع

الكهرباء و الغاز .

بعين الدفلى

## تمهيد:

بعد أن تعرضنا لمختلف صيغ التمويل المتبعة وكيفية تطبيقها حسب المدة، وذلك بالدراسة النظرية، لكن هذه الدراسة تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بعين الدفلى، ولنرى مدى تطابق الجانب النظري على العمل التطبيقي الذي قمنا به على المؤسسة.

سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة خلال السنوات (2017-2019) بعد إعطاء لمحة موجزة عن نشأة وتطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي، نقوم باستخراج الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة ثم نعرض التحليل والتقييم للوضع المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي وذلك بحساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ثم عن طريق النسب المالية وفي الأخير نتطرق إلى وسائل التمويل بالمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية ونقوم بتقييم هذه الدراسة.

كل هذا سأعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بعين الدفلى
- المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي .

## المبحث الأول : مدخل عام لمؤسسة سونلغاز بعين الدفلى.

يعد مجمع سونلغاز من أكبر الشركات في الجزائر ، حيث يلعب دورا أساسيا في الإقتصاد الوطني ، من خلال تزويده بمختلف القطاعات الإقتصادية مثل المصانع و الشركات و العائلات و الأفراد بالكهرباء و الغاز ، بمختلف ولايات الوطن إضافة الى تشغيلها الطاقة بشرية معتبرة.

## المطلب الأول : التعريف بمجمع سونلغاز

لقد أصبح لمجمع سونلغاز دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد في المجال الطاقوي لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق الى عرض عام لمجمع سونلغاز و مراحل نشأته بالإضافة الى أهم الأهداف التي أنشأ لأجلها.

## أولا : تقديم المجمع بشكل عام.

يعتبر مجمع سونلغاز أهم الشركات الكبرى في الجزائر ، فهي المتعامل التاريخي في مبادئ الإمداد بالطاقة الكهربائية و الغازية بالجزائر ، و مهامها الرئيسية هي أنتاج الكهرباء و نقلها و توزيعها عبر قنوات ، و قانونها الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات أهمية بالنسبة أليها و لا سيما في ميدان تسويق الكهرباء و الغاز نحو الخارج.

منذ صدور القانون حول الكهرباء و التوزيع الغاز عن طريق قنوات قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحتها لكي تتكيف مع السياق الجديد اذ اضحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 29 شركة فرعية ، و تشغل 40.000 عامل.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا كبيرا في التغذية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية والوطنية ترقى الى مستوى برامج الانجاز الهادئة في مجال الانارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث اوصول الكهرباء الى اكثر من 97 ونسبة توغل الغاز الى ما يفوق 37 وتطمح سونلغاز ان تعد مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المؤسسات المنافسة وان تكون من بيت افضل المتعاملين الخمسة بعين القطاع في حوض البحر الابيض المتوسط .

ثانيا -نبذة تاريخية لمجمع سونلغاز<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء و الغاز بغرب عين الدفلى

تم في سنة 1947 انشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المحروقة اختصارا بالحروف الرامزة EGA التي اسند عليها احتكار انتاج الكهرباء وتقله وتوزعه وكذلك توزع الغاز وتضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع تنتمي الى قانون أساسي خاص منها لوبون LEBON وشركائه SAE الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ثم وقعت تحت مفعول "قانون تأميم" الذي اصدرته اصوله الفرنسية سنة 1946 . هناك تعد سبق رفعه في سنة 1962 في مؤسسة EGA تكلفت بها الدولة الجزائرية المستقلة وما ان قضت بضع سنوات ويفضل مجهود معتبر بذل سبيل التكوين سمح التأطير العاملون الجزائرية من تولى تسيير المؤسسة

تحولت EGA في سنة 1969 الى سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز زما لبثت ان اوضحت مؤسسة ذات الحجم هام .فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون وكان هدف المقصود من تحويل الشركة هو اعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية الانارة الريفية وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية التي اعدته السلطات العمومية

تزوودت المؤسسة في سنة 1983 بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة

- المؤسسة الوطنية لإنجاز قنوات النقل وتوزيع الغاز KANACHAZ
- مؤسسة اقامة المنشأة وتركيب التجهيزات الكهربائية KAHRAKIB
- مؤسسة اشغال توليد الكهرباء الريفي KAHRIF
- مؤسسة هندسة الكهرباء والغاز CEEG
- مؤسسة التركيب الصناعي ETTERKIB

فبفضل هذه الشركات المتفرعة اصبحت سونلغاز تمثل حاليا منشأة أساسية كهربائية وغازية تفي بإحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

وفي سنة 1991 تحولت سونلغاز الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ان عادة النظر في القانون الاساسي يثبت من اهمية الخدمة العمومية فيصبح ضروريا تسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب النظري . وضمن الهدف نفسه اصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة spa تحوز الدولة رأسمالها وهذه الترقية تمنح مؤسسة سونلغاز امكانية توسيع اشماتها ميادين اخرى تابعة لقطاع الطاقة كما تتيح لها امكانية التدخل خارج حدود الجزائر .

أصبحت سونلغاز خلال السنوات من 2004 الى 2006 جمعا او شركة قابضة بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات متفرعة مكلفة بالنشاطات الأساسية .

✓ سونلغاز انتاج الكهرباء

✓ مسير شبكة نقل الكهرباء

✓ مسير شبكة نقل الغاز

وفي سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع في لربع شركات فرعية

✓ شركة توزيع الكهرباء والغاز العاصمة

✓ شركة توزيع الكهرباء والغاز الشرق

✓ شركة توزيع الكهرباء والغاز الغرب وهي محل دراستنا وبالتحديد مديرية التوزيع غرب وحدة عين

الدفلى

وعلى صعيد تسيير شرق على سونلغاز وتسييرها جمعية عامة ومجلس ادارة يديرها رئيس مدير عام

### ثالثا: أهداف مجمع سونلغاز

تتمثل أهم الأهداف لمجمع سونلغاز فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ ضمان إنتاج و توزيع الطاقة الكهربائية بشكل فعال.

✓ ضمان التوزيع العمومي للغاز في ظل احترام شروط الوقائية و الأمن و بأقل تكلفة .

✓ الصيانة و الإصلاح و تجديد وسائل النقل و التوزيع للطاقة الكهربائية و الغاز .

✓ ضمان التموينات اللازمة لتحقيق البرامج السابقة الذكر.

✓ تخطيط و وضع البرامج المتعددة في حيز الأشغال.

✓ إعداد سياسة تجارية تتوافق مع الأهداف و السياسات المحددة مسبقا.

المطلب الثاني : نشأة و مهام مركز توزيع الكهرباء و الغاز بعين الدفلى .

أولا : نشأة مركز توزيع الكهرباء و الغاز بعين الدفلى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مصلحة المالية و المحاسبة ، مديرية التوزيع و وحدة عين الدفلى.

<sup>2</sup> - مصلحة المالية و المحاسبة ، مديرية التوزيع و وحدة عين الدفلى.



تتواجد مديرية التوزيع غرب وحدة عين الدفلى بشارع الشهداء - عين الدفلى - اذ تضم 100 عامل حسب احصائيات أفريل 2013، حيث تم تأسيس هذه الوحدة سنة 1990 المديرية محل دراسة كانت قبل 2006 تابعة لمديرية التوزيع شمال شلف لكنها أصبحت سنة 2006 مديرية التوزيع تتحكم في ولاية عين الدفلى تابعة للمديرية العامة للتوزيع غرب و التي تضم ولاية شلف ، مستغانم ، عين تموشنت ، تلمسان ، معسكر ، سيدي بلعباس ،

غليزان ، تيارت ، تيسمسيلت ، سعيدة ، النعامة ، البيض ، بشار ، تندوف، أدرار ، و ولاية وهران هي المركز اهاته المؤسسة الفرع و التي تدير كل الولايات.

### ثانيا : مهام مجمع سونلغاز:

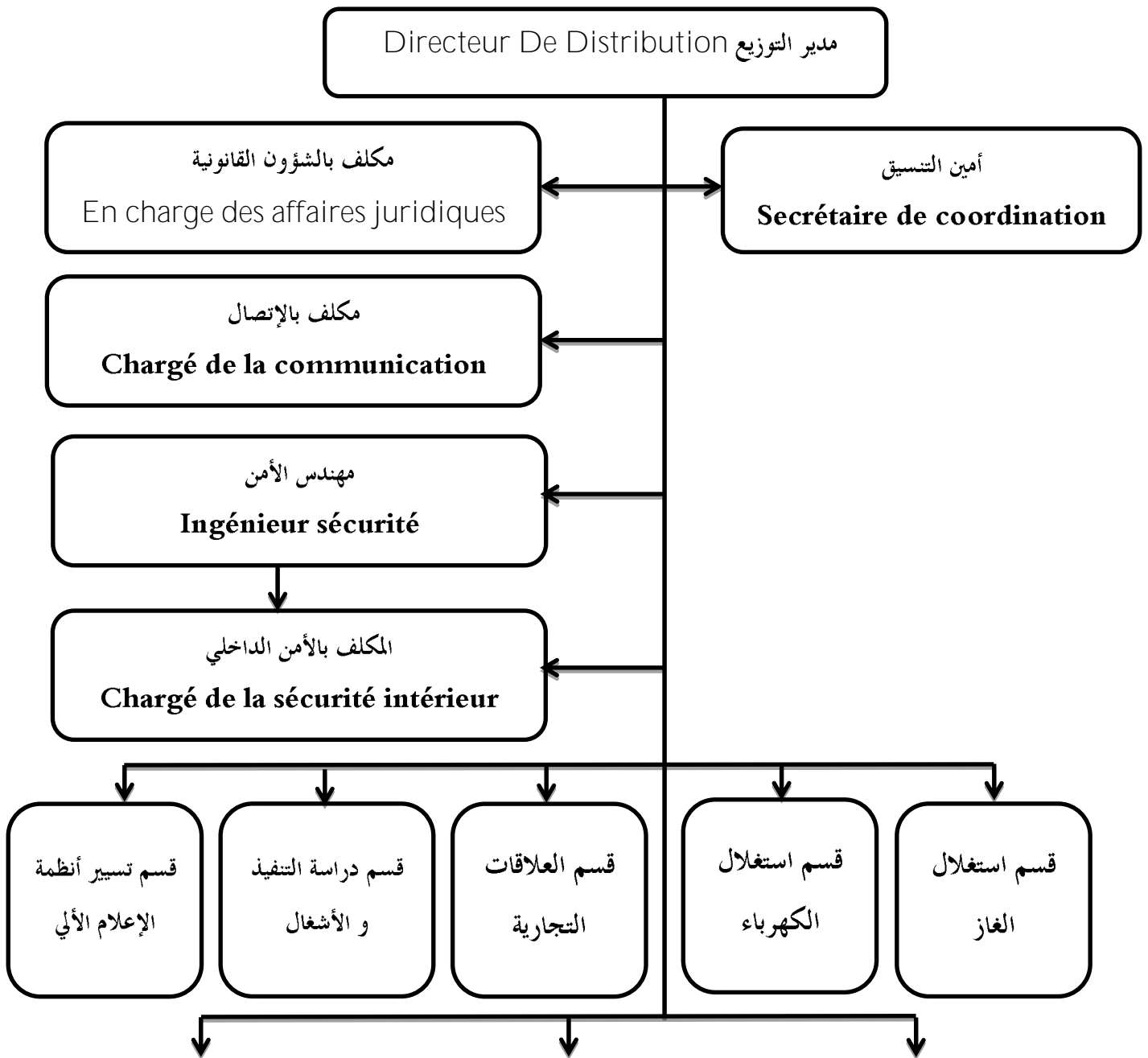
تتمثل المهام الأساسية للمؤسسة فيما يلي :

- ✓ تأمين الانتاج و النقل و التوزيع للطاقة الكهربائية و تأمين التوزيع العمومي للغاز
- ✓ الإحتكار و التحكم في الإنتاج.
- ✓ تزويد الزبائن بالطاقة الكهربائية المنتجة.
- ✓ تزويد الزبائن بالغاز مع العلم أن الغاز تشتريه من سونلغاز.
- ✓ المحافظة على شرط الجودة و بأقل الأسعار.

### المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع غرب ولاية عين الدفلى

يوضح الهيكل التنظيمي التالي أهم وحدات المؤسسة ، كما يبين الأقسام و مهام كل قسم على حدى.

الشكل 01 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز غرب وحدة عين الدفلى



قسم المالية و المحاسبة

شعبة الشؤون العامة

قسم الموارد البشرية

المصدر : الأمر رقم 730 المؤرخ في 2005/04/21 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للتوزيع غرب وهران  
تضم هذه الوحدة 07 أقسام و شعبة واحدة يرأسها مدير عام ، و كل قسم ينقسم الى عدة مصالح و  
يعتمد على هيكلية تنظيمية و وظيفة و فيما يلي مهام كل قسم ينقسم الى عدة مصالح و يعتمد على هيكلية تنظيمية  
، و فيما يلي مهام كل قسم<sup>1</sup> :

### 1. قسم استغلال الكهرباء:

يقوم بعمل هذا القسم على وضع برنامج لتحسين نوعية الخدمات المقدمة و دوره الأساسي في استغلال و  
صيانة المنشآت المتعلقة بالطاقة الكهربائية ، و يتبع هذا القسم الشركات الجديدة و القديمة حيث يقوم باكتشاف  
الأعطاب و اصلاحها في حالة فساد أو احتراق المعالجات و المحولات.

### 2. قسم استغلال الغاز:

يقوم هذا القسم بدراسة الطلبات التي تتلقاها المديرية الاقليمية و جمع الملفات التقنية للأعمال المنجزة ، و  
السهر على تطبيق المعايير التقنية و الأمنية المتبعة.

### 3. قسم دراسات الأعمال التنفيذية:

يقوم هذا القسم بدراسة الطلبات التي تتلقاها المديرية الاقليمية ، و جمع الملفات التقنية للأعمال المنجزة ، و السهر  
على تطبيق المعايير التقنية و الأمنية المتبعة..

### 4. قسم العلاقات التجارية : هو القسم الذي يكون من خلاله اقتراح الخدمات الجديدة للعملاء و كذا

تحليل النتائج و اقتراح الإجراءات التصحيحية و رصد تحويل متوسط تكاليف البيع و إعداد ملخصات و  
التحليل الدوري لصالح المديرية ، و كذا يقوم هذا القسم بمتابعة طلبات التوصيل للزبائن الى غاية بداية  
الخدمة ، كما أنه المسؤول عن الفواتير و توزيعها و تحصيل القيمة المالية للطاقة المستهلكة من الزبون.

### 5. قسم الإعلام الألي : القيام بإعداد الفواتير و ادارة العمل في نظام الإعلام الألي ، بالإضافة الى تركيب

البرمجيات المستخدمة في المديرية و تحليل المبيعات و ادارة قواعد البيانات.

6. قسم الموارد البشرية : يقوم هذا القسم باتباع الحياة المعنية بالموظفين من التوظيف و حتى التقاعد )

التدريب المهني ، الحوادث ، النقل ، التكوين ) في تنفيذ مختلف خطط الموارد البشرية

7. شعبة الشؤون العامة : هو المسؤول عن احتياجات العتاد على مستوى المديرية حيث هناك موردين

محدودين تتعامل معهم مديرية سونلغاز عين الدفلى ، كما يتكفل كل قسم بالمهام الخاصة به في اطار

التنظيم و التسيير بين الوحدات لتسهيل السير الحسن لهدف الركة من الناحية الداخلية و الخارجية و من

الناحية التجارية ، و الإقتصادية ، كما أن هذه الأقسام مرتبطة و متجانسة فيما بينها و كل قسم مرتبط

بالآخر أو مجموعة من الأقسام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

8. قسم المالية و المحاسبة : تقوم هذه المصلحة بضمان حسابات المؤسسة و القيام بالمراقبة المالية و المحاسبة و

تحديد و اقتراح دراسات وفق الإمكانيات ، تلخص سياسات المؤسسة التي يجب اتباعها عند تنفيذ

الأعمال.

ثانيا: عرض عام لمصلحة المحاسبة المالية:

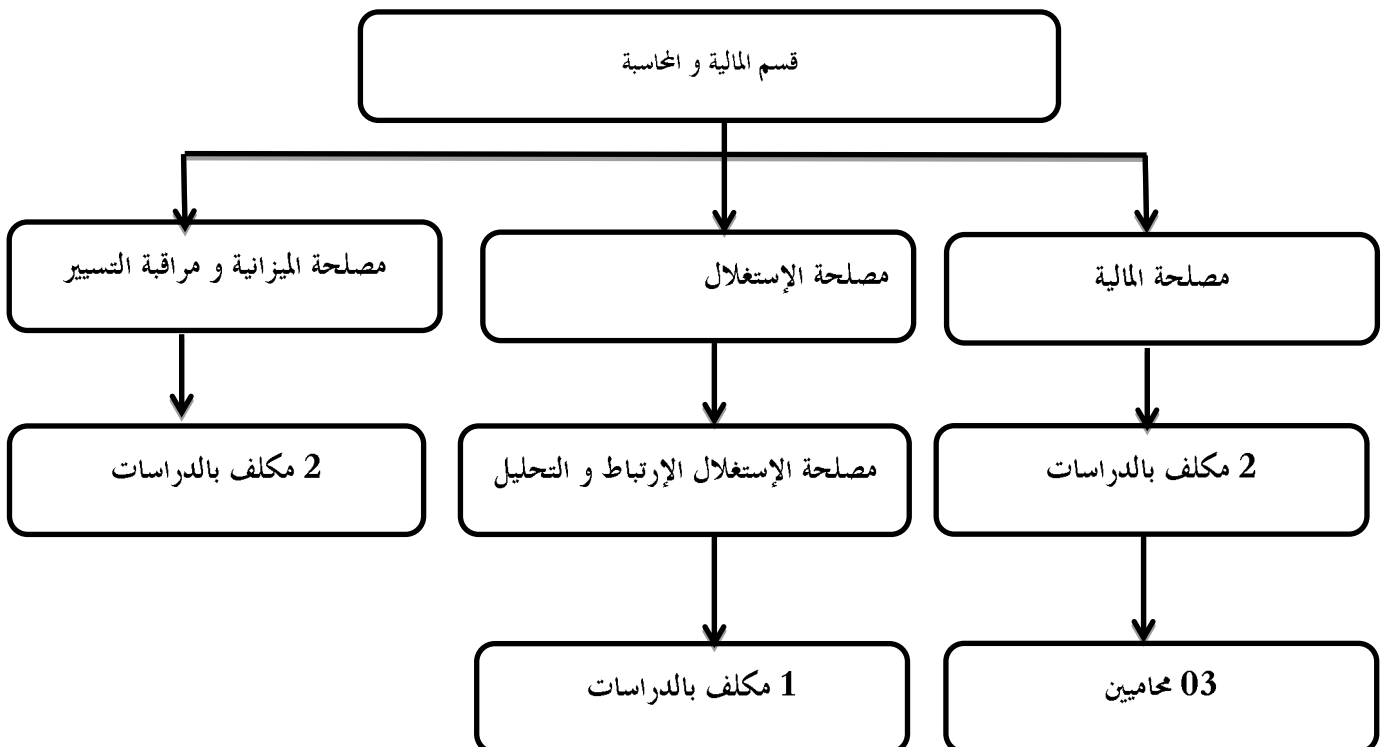
سنحاول في هذه النقطة التطرق الى قسم المحاسبة باعتباره أهم الأرقام داخل المديرية لأنه يلعب دورا هاما في

المحافظة على مدخلاتها و مخرجاتها و هذا من خلال تسجيله كل حدث إقتصادي يحصل فيها حيث سنقوم بعرض

الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية و أهم المهام الوكالة له .

1- الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية: تقسم مصلحة المالية و المحاسبة و وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية



المصدر : الأمر رقم 475 المؤرخ في 16/05/2005 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للتوزيع غرب وهران

## 2- مهام قسم المحاسبة و المالية :

يعتبر قسم المحاسبة و المالية أساس الوحدة حيث أن هذه المصلحة تضمن :

- تسيير خزينة المديرية و العمليات المتعلقة بها
- تنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام و التحليل لمختلف وكالات المنطقة
- مراقبة القوائم المالية.
- و هي تحتوي على :
- مصلحة الإستغلال.
- مصلحة المالية.
- مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير.

## أ- مهام مصلحة الإستغلال :

- ضمان المراقبة و التحقيق و تسجيل العمليات.
- ضمان دقة القيود المحاسبة الخاصة بالأجور و نظام تسيير الزبائن.
- إعداد النتائج المحاسبية في المديرية.
- مقارنة و تحليل و ضمان تطهير الحسابات.
- ضمان النشاط الجبائي الغير مركزي.
- مسك ملف الإستثمارات.
- الإشراف على مختلف الجرود ( المخزونات ، الإستثمار ، العملاء ، ... إلخ ) عن طريق الوسائل الخاصة بالمؤسسة أو الوسائل الخارجية.

## ب- مهام مصلحة المالية :

- متابعة حسابات الخزينة و مراقبة حسابات البنك و الريد الجاري.
  - اعداد توقعات الخزينة قصيرة المدى.
  - اعداد مقارنة حسابات البنك و الريد الجاري.
- ج- مهام مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير
- اعداد الميزانية السنوية للمديرية و ميزانية النشاطات للمديرية.

### المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة و محيطها المالي

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري، سأحاول في هذا المبحث من خلال أرقام ومؤشرات تطبيقية دراسة وضع للحالة المالية لمؤسسة سونلغاز بعين الدفلى ويتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية ، وأيضاً عن طريق مجموعة من النسب المالية، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف التي ساعد في اتخاذ القراراتالصائبة.

### المطلب الأول : التحليل المالي الساكن

مؤسسة الغاز و الكهرباء كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على الميزانية المالية من اجل دراسة الوضعية المالية لها وفيما يلي سأقوم بعرض وتقديم الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاثة المدروسة وتحليلها.

الفرع الأول: تقدم الميزانيات المالية المفصلة و المختصرة لثلاثةسنوات المدروسة أصول وخصوم كما يلي:

### الجدول (2-1): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاثة سنوات أصول

2019	2018	2017	الأصول
			1/ أصول ثابتة :
-	-	-	تثبيتات مالية
2639693.42	2639693.42	2639693.42	أراضي
348412.59	369839.76	391266.93	عمليات ترتيب
124025377.38	98812574.22	101221195.24	البناءات
12627839593.29	11490151480.08	10512507075.87	المنشأة التقنية
744104596.11	696245368.15	640658612.46	التثبيتات العينية الأخرى
2115890553.64	2242719723.70	2327692765.73	تثبيتات قيد الإنجاز

15615078226.43	14530958679.33	13585130609.65	مجموع الأصول الثابتة
			2/ أصول متداولة
596243.45	828743.40	786243.63	المخزونات و المنتجات
-	-	-	الحسابات المدينة
1928599937.54	1415878934.29	1412328666.16	الزبائن
0.00	0.00	0.00	الحسابات الدائمة
138248749.19	39071401.22	63574841.05	مدينون آخرون
140513471.80	69490014.18	32187638.76	ضريبة
191374682.74	179528282.51	218729596.34	أصول الخزينة
<b>2399333084.72</b>	<b>1704797375.60</b>	<b>1727606985.94</b>	مجموع الأصول الجارية
<b>18014411311.15</b>	<b>16235756054.93</b>	<b>15312737595.59</b>	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

الجدول رقم (2-2): إعداد الميزانية المالية المفصلة لثلاثة سنوات خصوم

2019	2018	2017	الخصوم
			1/ الأموال الخاصة
299950703.97	299950703.97	299950703.97	فارق إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	النتيجة الصافية
10840862787.37	10633672121.73	10458224541.66	حسابات الإرتباط
<b>11154002893.95</b>	<b>10933622825.70</b>	<b>10758175245.63</b>	مجموع الأموال الخاصة
			2/ خصوم ثابتة
11756588.64	104313187.65	97857986.86	الاقتراضات و الديون لعمالة المالية
5110556387.50	4211101823.43	3313965668.33	المؤونات و المنتجات
<b>5222312976.14</b>	<b>4315415011.08</b>	<b>3411823655.19</b>	مجموع الخصوم الغير جارية
0.00	0.00	0.00	3/ خصوم جارية
1225103803.40	638109600.82	780392409.05	الموردون و الحسابات

			المرتبطة بها
93141542.63	85379271.41	81412862.25	الضرائب
0.00	0.00	0.00	خزينة الخصوم
319850095.03	263229345.92	280933423.47	الديون الأخرى
<b>1638095441.06</b>	<b>98671821815</b>	<b>1142738694.77</b>	مجموع الخصوم الجارية
<b>18014411311.15</b>	<b>16235756054.93</b>	<b>15312737595.59</b>	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

#### الجدول رقم (2-3) إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاثة سنوات أصول

2019	2018	2017	الخصوم
15615078226.43	14530958679.33	13585130609.65	مجموع الأصول غير الجارية
2399333084.72	1704797375.00	1727606985.94	مجموع الأصول الجارية
18014711311.15	16235756054.93	15312737595.59	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

#### الجدول رقم (2-4) إعداد الميزانية المالية المختصرة لثلاثة سنوات خصوم

2019	2018	2017	الخصوم
16376315870	15249037837	14169998901	الأموال الدائمة
11156002893.95	10933622825.70	10758175245.63	رأس المال الخاص
5222312976.14	4315415011.08	3411823655.19	الخصوم غير الجارية
1638095441.06	986718218.15	1142738694.77	الخصوم الجارية
18014411311.15	16235756054.93	15312737595.59	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)



التعليق : نلاحظ من خلال الجدولين الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات

- من الجانب الأصول أن الأصول غير جارية مرتفعة تفوق أربع أضعاف من الأصول الثابتة
- من جانب الخصوم أن الأموال الخاصة تفوق ثلاث أضعاف الديون سواء كانت ديون طويلة و متوسطة الأجل أو ديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

### 1. رأس المال العامل الإجمالي : FRNG

الجدول رقم (2-5) يبين رأس المال العامل FRNG للفترة 2017-2018

2019	2018	2017	الخصوم
761237643.57	718079157.67	584868291.35	رأس المال العامل الدائم = اموال دائمة - أصول ثابتة
4461075332	3597335854	2826955364	رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة
2399333084.72	1704797375.6	1727606985.94	رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - أصول ثابتة
6860408417.7	5302133229.2	4554562350	رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

- تحليل النتائج :
- رأس مال العامل الدائم : الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مالي دائم ، و هذا ما يبينه رأس مال العامل الدائم خلال السنوات الثلاثة ، و هو في ازدياد مستمر و هذا يعني أن الأموال الدائمة للمؤسسة

تغطي بمجمل الأصول الثابتة ، و جزء من الأصول المتداولة ، و يبقى هامش امان مقداره رأس المال العامل الدائم يمكن استعمالها في دورتها الإستغلالية ، و زيادة هذا الهامش من عام الى آخر .

● رأس المال الخاص : من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص ، قيمة سالبة للسنوات الثلاث و هذا ما يدل على عدم استطاعة المؤسسة على التمويل كافة أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة ، و هذا ما يدعي اللجوء الى الديون طويلة الأجل .

● رأسمال العامل الإجمالي : نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي خلال سنة 2017 -2018- 2019 موجب ، و هذا ما يصمن و يبين الدوران الصحيح لعناصر الأصول المتداولة .

● رأس المال الأجنبي :و هو يمثل حجم الأموال التي استخدمت من طرف المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة ، و من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في سنة 2019 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 2305846067.7

2. احتياجات رأس المال العامل BFr:

الجدول رقم (2-6) يبين تطور احتياجات رأس المال العامل BFr للمؤسسة للفترة 2017-2019

2019	2018	2017	البيان
569862960.83	538550875.16	366141695.07	احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية - خزينة الأصول - الخصوم الجارية - خزينة الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

● تحليل النتائج :

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل في سنة 2017 بقيمة موجبة و يدل هذا على ارتفاع الديون قصيرة الأجل و في السنوات القادمة ازدادت القيمة و هذا يدل على حسن الإستغلال و توظيف ديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول و يمكن القول أن المؤسسة تمكن مراجعة ديونها المستحقة ، أي أن رأس المال العامل يحقق هامش أمان .

3. الخزينة الصافية Tn:

## الجدول رقم (2-7) يبين وضعية الخزينة خلال الفترة 2017-2019

2019	2018	2017	البيان
191374682.74	179528282.51	218729596.34	الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق (1-2-3)

## • تحليل النتائج :

تبين وضعية الخزينة أن المؤسسة لديها فائض في السيولة النقدية ، و هي في تزايد خلال السنوات الثلاثة على التوالي 2017-2018-2019 ، و يمكن القول أن المؤسسة في وضعية حسنة حيث أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، و هي النسبة الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال محللة يمكن استغلالها و توظيفها لتعظيم عوائد و مداخيل المؤسسة.

## الجدول رقم (2-8) يبين ونسبة التطور خلال الفترة 2017-2019

%	2019	%	2018	%	2017	المؤشرات المالية
6.01	761237643.57	22.77	718079157.67	/	584868291.75	رأس المال العامل الدائم
24.01	4461075332	27.25	3597335854	/	2826955364	رأس المال العامل الخاص
5.81	569862960.83	47.08	538550875.16	/	366141695.01	احتياجات رأس المال العامل
6.59	191374682.74	17.92	179528282.51	/	218729596.34	الخزينة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق (1-2-3)

## • تحليل النتائج :

## • رأس المال العامل الدائم:

نلاحظ أن رأس المال العامل في سنة 2018 بلغ 22.77 % يشير ذلك الى أن المؤسسة توزنه ماليا على المدى الطويل ، حيث يمكن للمؤسسة من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى ، و حققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

بينما انخفضت نسبة رأس المال العامل في 2019 الى 6.01 % يشير هذا المؤشر أن المؤسسة في هذه السنة عجزت عن تمويل استثماراتها ، و بالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل اضافة أو بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوقف مع مواردها المالية الدائمة

#### • رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور هذا الاخير انخفض خلال السنتين 2018-2019 حيث بلغ 27.25 % على التوالي ، و هذا يعني أن رأس المال للمؤسسة أكبر من احتياجاتها أي أن الأموال الخاصة أكبر من الأصول الثابتة لكن انخفضت قيمة هذا الأخير في السنة التالية.

#### • احتياجات رأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور BFr موجب و متناقص خلال السنتين 2018-2019 بلغ 47.08% و 5.81% على التوالي هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته ، حيث يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير ، اذ تمكنت المؤسسة من استخدام مواردها قصيرة الأجل لكن لم تحقق فائض.

#### • الخزينة

نلاحظ أن الخزينة سالب سنة 2018 بنسبة 17.29 % و ذلك لأن رأس المال العامل أصغر من احتياجاته ، و أنه لم يغطي موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات

تطور الخزينة موجب سنة 2019 بنسبة 6.89 % و يحقق ذلك الشرطين في أن رأس المال العامل موجب و رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الاحتياجات في رأس المال العامل ، و عندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية ، بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات

#### المطلب الثاني : تحليل الإستغلال

##### تقديم جدول حسابات النتائج (الدخل) وتحليله

إن التحليل المحاسبي لجدول حسابات النتائج يبرز كيفية التي تجمع بما ثروة المؤسسة وذلك من خلال تدفقات الثروة الموجبة وتدفقات الثروة السالبة، وهذا من خلال الإيرادات وهي التدفقات الموادة للثروة، والمصاريف

باعتبارها التدفق المخفض للثروة، والرصيد الصافي لهذين المتدفقين ينتج ما يعرف بالنتيجة والتي تتراكم لتكون ثروة المؤسسة .

## جدول رقم (2-9): جدول حسابات النتائج

2019	2018	2017	البيان
5333337012.18	4957475127.69	5085358711.86	المبيعات و المنتجات المحققة
3294727455.80	3199521551.75	-	إنتاج مخزن
-	-	-	إنتاج مثبت
-	-	0.00	إعانات الإستغلال
2038609556.38	1757953575.94	52853558711.86	1. انتاج السنة المالية
-20868506.95	-24522678.39	-3368918364.99	مشتريات مستهلكة
-853312345.78	-806429457.32	-	خدمات خارجية
-325813015.54	-260702837.35	-1099024421.52	خدمات خارجية أخرى
-1199993868.27	-1091654973.06	-4467942786.51	2. استهلاك السنة المالية
838615688.11	666298602.88	617415925.35	3. القيمة المضافة للإستغلال ) (2-1
-699701973.81	-588058490.03	-564207982.22	أعباء المستخدمين
-95803572.88	-889090017.39	-89483202.99	ضرائب و رسوم
43110141.42	19334095.46	-36275259.86	4. الفائض الخام للإستغلال
214399314.79	133873884.94	170557728.75	نواتج استغلالية أخرى
-3296472.22	-465194.91	-8268619.89	أعباء استغلالية أخرى
-17062253.74	-846455255.42	-748170499.32	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
64851055.73	46689251.79	33183800.49	استرجاعات على خسائر القيمة و المؤونات
-431500112.32	-647023218.14	-588972849.14	5. النتيجة الإستغلالية ) العملية

0.00	-	-	نواتج مالية
-	-380014.16	-	أعباء مالية
-	-380014.16	-	6. النتيجة المالية
-431500112.32	-647403232.30	-588972849.83	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-	-	-	الضرائب على النتائج و ما يماثلها
5612587382.7	5138038264.4	5289100241.10	مجموع نواتج الأنشطة العادية
-6044087495.02	-5785441496.72	5878073090.93	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-431500122.32	-647403232.30	-588972849.83	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-17062253.74	-	-	نواتج غير عادية يجب توضيحها
0.00	-	0.00	أعباء غير عادية
-17062253.74	0.00	0.00	8. النتيجة الغير العادية
-448562366.06	-647403232.30	-588972849.83	9. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق(1-2-3)

جدول رقم (2-10): يبين تحليل النتائج

التطور	2019	2018	2017	البيان
0.29	5333337012.18	4957475127.69	5085358711.86	CA رقم الأعمال
0.34	838615688.11	666298602.88	617415925.35	VA القيمة المضافة
3.15	43110141.42	19334095.46	36275259.86	EBE الفائض الإجمالي للإستغال
0.65	-431500112.32	-647023218.14	-588972849.83	RexP نتيجة الإستغلال
0.63	-448562366.06	-647403232.3	-588972849.83	Rn: النتيجة الصافية

المصدر : من إعداد الطالبتين

• رقم الأعمال CA :

نلاحظ أن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة من المؤشرات القيادة التي تترجم الحصة السوقية ومدى سيطرة

المؤسسة على الأسواق حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة وسوقها الأمامي. والمشكلة أساسا من سوقها الأمامي

المشكلة أساسا من العملاء ونلاحظ بأن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة قدم خلال فترة الدراسة بنسبة قاربت 29% هذا دليل على توسع الحصة السوقية للمؤسسة والذي يعتبر تحكّم صوري (وهمي) كون أن المؤسسة تملك الحصرية في توزيع الكهرباء.

• القيمة المضافة VA :

تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة أي الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة و بالتالي فإن هذا المؤشر يظهر مدى تحكّم المؤسسة في تكاليفها المتغيرة ومما تظهره الأرقام في الجدول أعلاه.

نلاحظ أن المؤسسة لم تستطع التحكّم في تكاليفها المتغيرة كون القيمة المضافة انخفض نموها خلال فترة الدراسة بنسبة بلغت 34% .

• الفائض الإجمالي للاستغلال EBE :

يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن رصيد التدفقات الحقيقية الدورة الاستغلال أي الثروة المتولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي بلغت هذه النسبة للمؤسسة خلال فترة الدراسة 35% وهي نسبة سالبة ، قد تؤدي في الحالة العامة وفي ظل سوق تنافسية إلى انسحاب المؤسسة من هذه السوق إلا أنه وفي تواجد مؤسسة سونلغاز بدون منافس وجب تصحيح هذه الوضعية وجعله أحد الأولويات للرجوع إلى حالة التوازن المالي.

• نتيجة الاستغلال Rexp :

تعبر نتيجة الاستغلال على مدى قدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال تحمل التكاليف المتعلقة بسياساتها الاستثمارية. وبالتالي فإن موازنة السياسات الاستثمارية مع السياسات بسياساتها الاستثمارية يمكن التحكّم فيه من خلال تطور رصيد نتيجة الاستغلال لهذه المؤسسة لأنه حقق تراجعا كبيرا بنسبة بلغت 65% وهذا يوضح سياسة التوسع الاستثماري الهائلة التي تنتهجها المؤسسة والتي أثرت بشكل واضح على نمو هذا المؤشر.

• النتيجة الصافية Rn :

تعبر النتيجة الصافية ما تحقّقه المؤسسة في آخر السنة أي احتساب الانشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة مع طرح الضرائب أو جمعها و احتسابها و بالنسبة الى هذه السنوات المدروسة فان المؤسسة حققت و سجلت نتيجة عادية سالبة الأمر الذي أدى الى تحقيق المؤسسة الخسارة الصافية في السنوات الثلاثة مع تدهور في النتيجة الصافية من سنة لأخرى حيث بلغت الخسارة أو نسبة التطور 63%.

و على ضوء هذه الإستنتاجات يمكن القول أن المؤسسة تعاني من مشاكل مالية متنوعة نتيجة الإيرادات و ارتفاع مختلف الأعباء و التكاليف المرتبطة بنشاطها.

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

أولا : نسب السيولة :

1. نسبة التداول : وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم (2-11): حساب نسبة التداول

2019	2018	2017	البيان
2399333084.72	1704797375.60	1727606985.94	الأصول المتداولة
1638095441.06	986718218.15	1142738694.77	الخصوم المتداولة
1.46	1.727	1.51	نسبة التبادل

المصدر : من إعداد الطالبتين

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول في ارتفعت من الفترة 2017 إلى 2018 نتيجة ارتفاع قيمة الأصول الجارية و انخفاض نسبة الخصوم الجارية ، لكنها انخفضت من الفترة 2018-2019 بنسبة 1.46% أي أن الديون القصيرة الأجل تتداول بقيم كبيرة جدا من الأصول الجارية.

2. نسبة النقدية : وتحسب بالعلاقة :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$



## الجدول رقم (2-12) : حساب نسبة النقدية

2019	2018	2017	البيان
191374682.74	179528282.51	218729596.34	الأصول النقدية
1638095441.06	986718218.15	114273869.77	الخصوم النقدية
0.11	0.18	0.19	نسبة النقدية

المصدر : من إعداد الطالبتين

التعليق :

نلاحظ خلال الجدول أن نسبة النقدية كانت مرتفعة في سنة 2017 ب 0.19 % لكنها بدأت بالانخفاض في السنوات التالية أي أن السيولة النقدية منخفضة مقارنة بالخصوم المتداولة .

## 3. نسب السيولة :

تقوم بحساب سيولة المؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها المحددة ، و يتم التعرف على نسبة السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي :

## الجدول رقم (2-13) : حساب نسبة السيولة

2019	2018	2017	البيان	النسب
1.46	1.72	1.51	الأصول المتداولة/الإلتزامات الجارية	السيولة العامة
0.11	0.18	0.19	القيم الجاهزة / الإلتزامات الجارية	السيولة الجاهزة
1.46	1.72	1.51	( الأصول المتداولة - المخزون)/ الإلتزامات الجارية	السيولة السريعة

المصدر : من إعداد الطالبتين

## • تحليل نسب السيولة العامة :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة بلغت 1.51 ، 1.72 ، 1.46 على التوالي خلال السنوات 2017-2018-2019 و هذه النسب أكبر من 1 مما يدل على مقدرة المؤسسة لتغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة و مواجهة التزاماتها المالية ، و ذلك بود السيولة مقبولة لدى المؤسسة ، و كذا وجود رأس مال كامل موجب يمكنها تفادي الوقوع في مخاطر عدم السداد.

• تحليل نسبة السيولة الجاهزة :

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0.19-0.18-0.11 ، و هي نسب متناقصة و ذلك راجع الى أن الأصول المتداولة مشكلة من نسبة قليلة جدا من القيم الجاهزة لا تمكنها من تغطية الديون القصيرة الأجل ، حيث أن المؤسسة عجزت عن تسديد التزاماتها الجارية.

• تحليل نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة في السنوات الثلاثة بلغت 1.51-1.72-1.46 ، و هي أكبر من 1 ، رغم استبعاد قيمة المخزونات عن طريق بيعها أو تحصيل مدينها ، مما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد الديون القصيرة الأجل في وقتها المحدد.

ثانيا: نسب الهيكلية :

الجدول رقم (2-14) : حساب نسبة الهيكلية

النسب	البيان	2017	2018	2019
نسبة هيكلية	نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول	0.88	0.89	0.86
الأصول	نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0.11	0.10	0.13
نسبة الهيكلية	نسبة الأموال الدائمة = أموال دائمة / مجموع الخصوم	0.92	0.93	0.90
الخصوم	نسبة الأموال الخاصة = أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.70	0.67	0.61

المصدر : من إعداد الطالبتين

• تحليل نسبة هيكلية الأصول :

تساعد هذه النسبة في معرفة طبيعة نشاط المؤسسة و القطاع الذي تنتمي اليه ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في نسبة الأصول الثابتة بما يقابله انخفاض مستمر في الأصول المتداولة ، و هذا راجع الى قلة النشاط التجاري و الصناعي اضافة الى حجم الحقوق المترتبة عن النشاط الإستغلالي من عمليات البيع على الحساب.

أما نسبة الأصول الثابتة تتراوح من 88% - 89% من 2017 - 2018 يدل ذلك على أن المؤسسة تستخدم الأصول الثابتة بكثافة رأسمالية في عملياتها الاستثمارية حيث يفسر الإرتفاع من عام لأخر بسياسة التجديد في التثبيات المعتمدة من طرف المؤسسة ، حيث انخفض النسبة من 2018-2019 الى 86 % ، حيث يفسر هذا الانخفاض عامل الإنتهاك الذي يؤدي الى ارتفاع القيمة المحاسبية الصافية .

• تحليل نسبة هيكله الخصوم:

أما بالنسبة للخصوم فنلاحظ هيمنة الأموال الدائمة للمؤسسة على المزيج التمويلي بشكل واضح ضمن مجال 92 % و 93 % مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الديون قصيرة الأجل في تمويل نشاطها الإستغلالي طيلة سنوات الدراسة و الحجم الكبير من هذه الأموال الدائمة جلتها من الأموال الخاصة للمؤسسة.

ثالثا : نسب الربحية ( المردودية) :

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة

الجدول رقم (2-15) : حساب نسبة الربحية ( المردودية)

النسب	البيان	2017	2018	2019
المردودية الإقتصادية	نتيجة الاستغلال / ( الديون + الأموال الخاصة)	-0.04	-0.03	-0.02
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.05	-0.05	-0.04
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.11	-0.13	-0.08

المصدر : من إعداد الطالبتين

• تحليل نسبة المردودية الإقتصادية:

تشير المردودية الاقتصادية الى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة بالأموال المستثمرة و من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في كفاءة توظيف أو استغلال الأصول الثابتة في المؤسسة حيث تراوحت النسبة من 2017-2019 الى 4 % ، 3 % ، 2 % .

● تحليل نسبة المردودية المالية:

يتم من خلال هذه النسبة مقارنة رؤوس أموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي تحققت أو على اخرى مدى كفاءة الادارة في توليد الأرباح من الأموال الخاصة ، و من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة المردودية المالية سالبة حيث بلغت 5 % ، 5 % ، 4 % ، على التوالي و هذا يعني أن هناك انخفاض في عوائد الأموال الخاصة الموظفة في المؤسسة و يدل ذلك على أن المؤسسة عاجزة عن توليد أموالها الخاصة.

● تحليل نسبة المردودية التجارية

نفس التحليل مع المردودية التجارية حيث بلغت نسبة المردودية التجارية من 2017 الى 2019 نسبة 11 % ، 13 % ، 8 % .

رابعا نسب المديونية

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المديونية للمؤسسة

الجدول رقم (2-16) : حساب نسبة المديونية

النسب	البيان	2017	2018	2019
المديونية	مجموع الديون/ إجمالي الأصول	0.29	0.32	0.38
قابلية السداد	الأصول الثابتة/مجموع الديون	2.98	2.74	2.27
الإستقلالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	2.36	2.06	1.62

المصدر : من إعداد الطالبتين

● تحليل نسبة المديونية:

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في قيمة نسبة المديونية و هي نسبة مرتفعة فارتفاعها يعني ارتفاع العبء أو الدين الذي تتحمله المؤسسة و بالتالي عدم قدرتها على السداد و هذا ما لا يفضله المقرضون ، ذلك أنه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت نسبة مشاركة المساهمين في تمويل مجموع أصول المؤسسة ، مما يؤدي الى نقص هامش الأمان بالنسبة للدائنين و يوفر لهم حماية أقل في حالة تصفية المؤسسة و بيع أصولها

● تحليل نسبة قابلية السداد:

تبين النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها الثابتة ، حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع في هذه النسبة خلال السنوات الثلاث بنسبة 2.98%، 2.74%، 2.27% ، و هي في تزايد مستمر و يمكن القول أن المؤسسة مستقلة تماما عن دائنها أي أن المؤسسة تتمتع بالإستقلالية مالية تامة.

● تحليل نسبة الإستقلالية:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإستقلالية المالية بلغت 2.36 % ، 2.06 % ، 1.62 % ، خلال السنوات 2017-2018-2019 ، على التوالي و بما أن هذه النسب أكبر من الواحد فإن المؤسسة مستقلة ماليا و تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل نشاطاتها و لا تعتمد على الديون بشكر كبير مما ساعدها على تجنب الوقوع في مخاطر عدم التسديد لهذه الديون في آجال استحقاقها و هو مؤشر يبين عدم تعريضها لحدوث الفشل المالي

خلاصة الفصل :

- لقد قمنا في هذا الفصل بتشخيص المركز المالي من خلال حساب بعض المؤشرات و النسب المالية لمؤسسة سونلغاز بعين الدفلى ، بالإضافة الى دراسة إمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي و قد توصلنا الى النتائج التالية :
- غياب الوعي لدى موظفي المؤسسة حول مفهوم نماذج التنبؤ بالفشل المالي .
  - قصور فيما يخص تطبيق أساليب تحليل الأداء في المؤسسة.
  - مازالت المؤسسة تعتمد في تشخيص مركزها المالي على الأساليب التقليدية والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية .





يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة و المتجددة تجدد الأنظمة و التشريعات المالية و التطورات الداخلية و الدولية ، الذي يهدف الى التخطيط ، المراقبة ، التشخيص المالي و الكشف عن مدى نجاح و كفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة و التي تستخدم في عدة مستويات.

لكن المنهج التقليدي الذي يعتمد على النسب و المؤشرات المالية يواجه صعوبات متعددة لا يمكن الوصول من خلاله إلى استنتاجات مطلقة، وفي الكثير من الحالات تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضا مع نسبة مالية أخرى هذا ما دفع العديد من الباحثين و المحللين الماليين إلى استخدام المنهج الحديث للتحليل المالي .

### • نتائج الدراسة:

#### 1. نتائج الدراسة النظرية :

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا الى النتائج العامة التالية:

- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لمعرفة مسار المؤسسة سواء كان الإستمرارية أو التزول.
- الفشل لا يعني بالضرورة توقف المؤسسة و تصفيتها ، و إنما يمثل علامة على توجيهها نحو التعثر و الذي يمكن التنبؤ به من خلال الأساليب و النماذج المتعلقة به

#### 2. نتائج الدراسة التطبيقية:

- انخفاض في عوائد الأموال الخاصة الموظفة في مؤسسة سونلغاز ، ويدل ذلك على أن المؤسسة عاجزة عن توليد الأرباح من أموالها الخاصة.
- الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز غير مستقرة ، وذلك من ناحية احتمالات التعثر المالي أو الوقوع في الفشل.
- حققت المؤسسة خزينة مالية موجبة بفضل تغطية الفائض في رأس المال العامل و تعتبر هذه الوضعية ميزة ايجابية تساهم في تحسين علاقة المؤسسة القصيرة الأجل مع محيطها المالي
- لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت في خسارة لثلاث سنوات متتالية ، كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة خلال دورة استغلالية واحدة



ومن خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي وجدنا أن الفرضيات تتناسب وتؤكد الإشكاليات المطروحة ومنه تكون الإجابة على الإشكاليات كالتالي :

- يمكن للمؤسسة تشخيص وضعيتها المالية المرتبطة أساسا مع المحيط المالي واستخراج نقاط الضعف والقوة الغير مستقرين لعدم استقرارية هذا المحيط.

- يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل والقصير الأجل، وباستخدام المؤشرات والنسب المالية وتسيير هذه المؤشرات يمكن المؤسسة من تكييف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات .

- تنقسم الأدوات المؤطرة للعلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي الأدوات المتعلقة بالهيكل المالي، و تحليل ربحية المؤسسة، والنسب المالية التي تقوم بالربط بين كلا القسمين السابقين.

● التوصيات :

- تشخيص الأداء المالي للمؤسسة بشكل واقعي و خلال فترة زمنية يتم من خلالها مراقبة و متابعة هذا الأداء و تطويره بما يخدم هدف استمرارية نشاط المؤسسة.

- على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.

- على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملية الإنتاجية.

A decorative rectangular frame with intricate scrollwork and floral patterns, surrounding the central text.

# قائمة المصادر والمراجع

- 1- أحمد بوراس ، أسواق رؤوس الأموال ، مصبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2003
- 2- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي ، ط1، دار وائل للنشر ، عمان الأردن 2006.
- 3- أيمن الشنطي و عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ، ط1، دار البداية ، عمان، الأردن ، 2007،
- 4- بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر ، 1997.
- 5- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستثمارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط و الرقابة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2006،
- 6- رسمية زكى قرىقاص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004،
- 7- سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصياح، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006،.
- 8- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2008،
- 9- فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، ط1 ، رام الله ، فلسطين ، 2008،
- 10- محمد مبروك أبو زيد ، التحليل المالي ، ط2، دار المريح النشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، .
- 11- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003 .
- 12- مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، ط 2، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2006..
- 13- ناصر داداي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي -، ج 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999

14- نعيم نمر داوود ، التحليل المالي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2012.

• المذكرات :

1- سليمان بلعور، إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية الاقتصادية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير،

غير منشور، جامعة الجزائر، 2003 .

2- محمد الصالح عواشيرية، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة

سعد دحلب، البليدة، 2005.

• الكتب الأجنبية :

- IFRS, Including IAS and interpretation as at 1 January 2006- IASB,

- Cornne Zanbotto et Christian Zanbotto, finance d'entreprise en 22 fiches, 2<sup>édition</sup>, dunod-paris ,2009,p6

• القوانين و المراسيم

- الأمر رقم 730 المؤرخ في 2005/04/21 المتعلق بتنظيم المديرية العامة للتوزيع غرب وهران

الملاحق

**BILAN ACTIF**

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
<b>Ecart d'acquisition (ou goodwill)</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
Frais de développements immobilisables					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		2 639 693,42		2 639 693,42	2 639 693,42
Agencements et aménagements de terrains		1 386 450,35	1 016 610,59	369 839,76	391 266,93
Constructions (Batiments et ouvrages)		156 508 925,25	57 696 351,03	98 812 574,22	101 221 195,24
Installations techniques, matériel et outillage		19 338 639 793,58	7 848 488 313,50	11 490 151 480,08	10 512 507 075,87
Autres immobilisations corporelles		1 692 923 528,50	996 678 160,35	696 245 368,15	640 658 612,46
<b>Immobilisations en cours</b>		2 242 719 723,70		2 242 719 723,70	2 327 692 765,73
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		20 000,00		20 000,00	20 000,00
<b>Comptes de liaison</b>					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		23 434 838 114,80	8 903 879 435,47	14 530 958 679,33	13 585 130 609,65
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		1 572 847 788,85	156 968 854,56	1 415 878 934,29	1 412 328 666,16
<b>Stocks et encours</b>		828 743,40		828 743,40	786 243,63
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		54 485 950,67	15 414 549,45	39 071 401,22	63 574 841,05
Impôts		69 490 014,18		69 490 014,18	32 187 638,76
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		180 157 391,23	629 108,72	179 528 282,51	218 729 596,34
<b>compte transitoire**</b>		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		1 877 809 888,33	173 012 512,73	1 704 797 375,60	1 727 606 985,94
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		25 312 648 003,13	9 076 891 948,20	16 235 756 054,93	15 312 737 595,59

**BILAN PASSIF**

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		299 950 703,97	299 950 703,97
<b>Résultat net</b>		0,00	0,00
<b>compte de liaison**</b>		10 633 672 121,73	10 458 224 541,66
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		10 933 622 825,70	10 758 175 245,63
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		104 313 187,65	97 857 986,86
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 211 101 823,43	3 313 965 668,33
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>		4 315 415 011,08	3 411 823 655,19
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		638 109 600,82	780 392 409,05
Impôts		85 379 271,41	81 412 862,25
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		263 229 345,92	280 933 423,47
Trésorerie passif		0,00	0,00
<b>compte transitoire**</b>		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		986 718 218,15	1 142 738 694,77
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		16 235 756 054,93	15 312 737 595,59



**COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE**

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		5 085 358 711,86	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
<b>I - Production de l'exercice</b>		5 085 358 711,86	0,00
Achats consommés		- 3 368 918 364,99	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 1 099 024 421,52	0,00
<b>II - Consommation de l'exercice</b>		- 4 467 942 786,51	0,00
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		617 415 925,35	0,00
Charges de personnel		- 564 207 982,22	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 89 483 202,99	0,00
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		- 36 275 259,86	0,00
Autres produits opérationnels		170 557 728,75	0,00
Autres charges opérationnelles		- 8 268 619,89	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 748 170 499,32	0,00
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		33 183 800,49	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		- 588 972 849,83	0,00
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		- 588 972 849,83	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		5 289 100 241,10	0,00
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		- 5 878 073 090,93	0,00
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		- 588 972 849,83	0,00
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		- 588 972 849,83	0,00



**BILAN ACTIF**

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
<b>Ecart d'acquisition (ou goodwill)</b>					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
Frais de développements immobilisables					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		2 639 693,42		2 639 693,42	2 639 693,42
Agencements et aménagements de terrains		1 386 450,35	1 038 037,76	348 412,59	369 839,76
Constructions (Batiments et ouvrages)		184 694 051,97	60 668 674,59	124 025 377,38	98 812 574,22
Installations techniques, matériel et outillage		21 128 099 693,61	8 500 260 100,32	12 627 839 593,29	11 490 151 480,08
Autres immobilisations corporelles		1 788 824 736,66	1 044 720 140,55	744 104 596,11	696 245 368,15
<b>Immobilisations en cours</b>		2 115 890 553,64		2 115 890 553,64	2 242 719 723,70
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		230 000,00		230 000,00	20 000,00
<b>Comptes de liaison</b>					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		25 221 765 179,65	9 606 686 953,22	15 615 078 226,43	14 530 958 679,33
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		2 089 626 457,76	161 026 520,22	1 928 599 937,54	1 415 878 934,29
		596 243,45		596 243,45	828 743,41
<b>Stocks et encours</b>					
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		138 248 749,19	0,00	138 248 749,19	39 071 401,20
Impôts		140 513 471,80		140 513 471,80	69 490 014,10
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		192 769 351,31	1 394 668,57	191 374 682,74	179 528 282,50
<b>compte transitoire**</b>		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		2 561 754 273,51	162 421 188,79	2 399 333 084,72	1 704 797 375,90
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		27 783 519 453,16	9 769 108 142,01	18 014 411 311,15	16 235 756 054,90

**BILAN PASSIF**

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		299 950 703,97	299 950 703,97
<b>Résultat net</b>		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		13 189 402,61	0,00
<b>compte de liaison**</b>		10 840 862 787,37	10 633 672 121,73
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>		11 154 002 893,95	10 933 622 825,70
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		111 756 588,64	104 313 187,65
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 110 556 387,50	4 211 101 823,43
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>		5 222 312 976,14	4 315 415 011,08
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 225 103 803,40	638 109 600,82
Impôts		93 141 542,63	85 379 271,41
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		319 850 095,03	263 229 345,92
Trésorerie passif		0,00	0,00
<b>compte transitoire**</b>		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>		1 638 095 441,06	986 718 218,15
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		18 014 411 311,15	16 235 756 054,93



**COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE**

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		5 333 337 012,18	4 957 475 127,69
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 294 727 455,80	- 3 199 521 551,75
<b>I - Production de l'exercice</b>		<b>2 038 609 556,38</b>	<b>1 757 953 575,94</b>
Achats consommés		- 20 868 506,95	- 24 522 678,39
Services extérieures et autres consommations		- 325 813 015,54	- 260 702 837,35
Prestations reçues services		- 853 312 345,78	- 806 429 457,32
<b>II - Consommation de l'exercice</b>		<b>- 1 199 993 868,27</b>	<b>- 1 091 654 973,06</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>838 615 688,11</b>	<b>666 298 602,88</b>
Charges de personnel		- 699 701 973,81	- 558 055 490,03
Impôts, taxes et versements assimilés		- 95 803 572,88	- 88 909 017,39
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>43 110 141,42</b>	<b>19 334 095,46</b>
Autres produits opérationnels		214 399 314,79	133 873 884,94
Autres charges opérationnelles		- 3 296 472,22	- 465 194,91
Autres Prestations reçues		- 17 062 253,74	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 750 564 152,04	- 846 455 255,42
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		64 851 055,73	46 689 251,79
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>- 431 500 112,32</b>	<b>- 647 023 218,14</b>
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 380 014,16
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>		<b>0,00</b>	<b>- 380 014,16</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>		<b>- 431 500 112,32</b>	<b>- 647 403 232,30</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>5 612 587 382,70</b>	<b>5 138 038 264,42</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>- 6 044 087 495,02</b>	<b>- 5 785 441 496,72</b>
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>- 431 500 112,32</b>	<b>- 647 403 232,30</b>
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>- 17 062 253,74</b>	<b>0,00</b>
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>- 448 562 366,06</b>	<b>- 647 403 232,30</b>